



الفصل الثاني

بعد غياب لقرنين من الزمان؛

أهل السنة في العراق

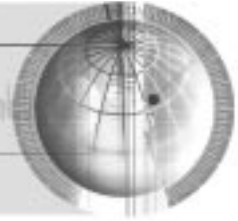
تحديات تحرير وبناء عراق إسلامي من جديد!

طلعت رميح

كاتب ومحلل استراتيجي مصري



أهل السنة في العراق



بعد غياب لقرنين من الزمان :

أهل السنة في العراق.. تحديات تحرير وبناء عراق إسلامي.. من جديد !

طلعت ربيع

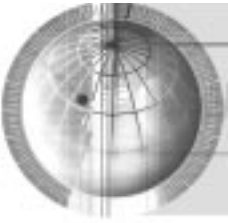
تقديم:

تمثل قضية منع «أهل السنة في العراق» من قيادته، حاضراً ومستقبلاً، القضية المحورية في خطة الاحتلال الأمريكي البريطاني الصهيوني، باعتبارهم العدو العقدي والاستراتيجي والسياسي لدول وقوات الاحتلال وللقوى المتعاونة معها، سواء من التنظيمات الشيعية أو من التنظيمات الكردية التي تسيطر عليها فكرة القومية والتعصب للعرق الكردي، ذلك أن «أهل السنة في العراق» هم القوة الوحيدة التي يمكنها مقاومة الاحتلال وهزيمته وتحقيق الاستقلال على كل المستويات، والمحافظة على الثروات وتوحيد العراق على أسس إسلامية تنهي الحالة الكردية المتعصبة، وتواجه الحالة الشيعية المتصاعدة في المنطقة، وتعيد إلحاق العراق بأتمته الإسلامية على أسس صحيحة لبناء تلك الأمة.

كما يمكن القول أيضاً بأن القضية المحورية للاحتلال ودوره حالياً - أو من قبل حيث التحالفات التي جرت خلال التحضير للعدوان على العراق - قامت واستهدفت إعادة تشكيل المجتمع والدولة العراقية على أساس تغليب القوى والتيارات والمكونات الأخرى في المجتمع العراقي على دور ومكانة أهل السنة في العراق لتغيير هوية العراق، ولفصله عن جسد الأمة الإسلامية، وذلك بغض النظر عن الادعاءات والتفسيرات الباطلة حول طبيعة نظام صدام حسين، والذي لم يكن نظامه من حيث الجوهر إلا تطويراً للنظم التي حكمت العراق بعد إنهاء تجربة الحكم الإسلامي - أو خلال سيطرة أهل السنة على الحكم - وضمن سياق المسيرة التي بدأت منذ القرن الثامن عشر، بعد أن انتهت هذه السيطرة فعلياً في هذا القرن تحديداً، حيث جرى تأسيس الدولة العراقية على نحو مختلف وتحت سيطرة وقيادة القوى الاستعمارية بشكل مباشر، أو من خلال وكلاء فكريين حتى إن تعارضت المصالح في بعض الأحيان.

لقد كان أهل السنة - والعرب منهم خاصة - هم القوة التي باتت تتنامى في داخلهم - ضمن السياق الإسلامي العام - حالة مد إسلامي . . ولما كانوا هم القوة التي لم يتم اختراقها على غرار السنة الأكراد الذين تسيطر عليهم في الوقت الراهن حالة عرقية متعصبة - بفعل جهود استراتيجية غربية وصهيونية بذلت منذ وقت طويل -، وإذا أضفنا إلى ذلك أن القوى الإسلامية الناشئة داخلها قد نجحت في اختراق الحالة الكردية المتعصبة، وباتت تتطور بها إلى حالة إسلامية - جماعة أنصار الإسلام - تنذر «بخطر» إنهاء حالة التعصب الكردي بما يمكن





أهل السنة في العراق



ملف العراق

أن يحدث تحولاً استراتيجياً في العراق وفي المنطقة؛ وجدنا أن قضية أهل السنة - من العرب خاصة - هي القضية الرئيسة والمحورية التي تدور حولها الأحداث والتطورات والمناورات والاقتراحات والتصريحات والإجراءات والتحليلات الصادرة عن كل دوائر الاحتلال والقوى المتعاونة معها داخل العراق - بما في ذلك ما تقدمه من تفسير لدوافع ونشاط ودور وأهداف المقاومة العراقية -، وذلك لأن المغزى الاستراتيجي في كل القضايا المثارة قبل احتلال العراق وبعده؛ هي في الجوهر قضية منع أهل السنة من قيادة العراق مجدداً بعد مضي قرنين من إنهاء الدولة الإسلامية الموحدة، سواء كان ذلك الإنهاء من خلال تغيير هوية المجتمع العراقي والدولة العراقية؛ إلى مجتمع ودولة يسيطر عليها الشيعة، أو إلى دولة ومجتمع منقسم إلى فيدراليات شيعية وكردية وسنية، أو من خلال تقسيم الدولة العراقية إلى ثلاث دول، حيث هي جميعاً قضايا لا تُطرح ولا تثار حالياً إلا باعتبارها قضايا تالية أو مرتبطة برؤية عقديّة وتاريخية واستراتيجية وسياسية حول «سيطرة أهل السنة من العرب على حكم العراق لعقود تاريخية مضت»، أو حول «منعهم من قيادة العراق حاضراً ومستقبلاً» باعتبارهم أقلية.

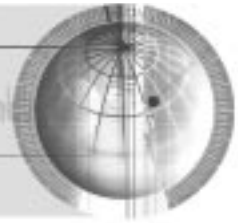
لقد كانت القضايا المثارة قبل الاحتلال هي قضايا تتعلق بوضع «الشيعة» - في ظل ممارسات النظام السابق تجاههم؛ من عمليات اغتيال وإبعاد وقمع واضطهاد لرموزهم باعتبارهم فئة مذهبية -، وباعتبار هذا النظام ممثلاً للسنة العرب بالباطل، وكانت تتعلق في شقها الثاني بالحالة الكردية العرقية؛ باعتبارهم أقلية عرقية مضطهدة من قبل هذا النظام العرقي وما أثير حول الأسلحة الكيماوية والاضطهاد العرقي -، وملخص ذلك كله، في واقع الحال، هو ضرورة تغيير موازين العلاقات داخل المجتمع والدولة العراقية على حساب سيطرة السنة - العرب - على الدولة والمجتمع العراقي.

وفيما بعد الاحتلال جاءت القضايا المطروحة في الاتجاه نفسه، وكذلك جاءت كل الإجراءات في تشكيل سلطة ما بعد الاحتلال؛ حيث جرى تشكيل - تعيين - مجلس الحكم الانتقالي على أسس عرقية ومذهبية، وبنسب سكانية تُغلب عدد مقاعد ممثلي الشيعة (نصف + ١)، مع النظر للأكراد كحالة عرقية - رغم أنهم من السنة الأحناف -، والأمر نفسه بالنسبة للحكومة العراقية المؤقتة التي تشكّلت على الأسس المذهبية والعرقية نفسها.

وكذلك فإن ما يجري حالياً من تخطيط لمستقبل العراق القريب والبعيد؛ إنما يقوم على هذه الفكرة الجوهرية نفسها، حيث قضايا الانتخابات والفيدرالية الجغرافية والإدارية المطروحة داخل العراق، وكذا ما يطرح في الدوائر الغربية عن خطط لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات - شيعية وكردية وسنية -، تستهدف تغيير هوية العراق أو المجتمع العراقي والدولة «التي يسيطر عليها أهل السنة من العرب». . وقد وصل الإيغال في هذه الرؤية إلى درجة أن جرى ويجري تناول قضية المقاومة العراقية من قبل قوات التحالف أو تنظيمات الشيعة أو الحالة الكردية العرقية المتعصبة؛ من منطق تخطيطي تكتيكي أو استراتيجي؛ باعتبار المقاومة رد فعل



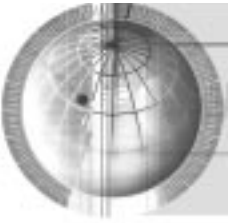
أهل السنة في العراق



من أهل السنة - العرب بحكم اشتعال المقاومة وتركزها فيما رُوِّج له باسم المثلث السنّي - على محاولات تهيمش أو تقليص دور السنة في السيطرة على الدولة والمجتمع ، بل والثروات العراقية كلها ؛ بغضّ النظر عن أماكن تركّزهم جغرافياً ، وبغضّ النظر عن أن الحكم السابق في العراق لم يكن حُكماً ممثلاً لأهل السنة ؛ إذ إنه كان على العكس من ذلك تماماً ، حيث السنة بمختلف انتماءاتهم كانوا المضارين والمستهدفين بالدرجة الأولى من قيامه ومن ممارساته ، وقد جاء كمرحلة تاريخية متطورة في استراتيجية إقصاء أهل السنة عن حكم العراق ؛ على خلفية وضمن سياق فكرة القومية العربية التي رُوِّج لها ودفعها الاستعمار البريطاني ، والتي بنيت على أساسها الدولة القومية - أو القطرية - على أنقاض دولة الخلافة الإسلامية ضمن سياق تاريخي بني على أساس غربي ، وعلى أرضية نعمة القومية العربية في مواجهة الدولة الإسلامية ، وفي إطار ما اصطُِّلح على تسميته مفهوماً بفكرة الدولة الأمة ، ومن ثمّ فهو لم يكن سوى حكم علماني كرّس انقسام أهل السنة من عرب وأكراد ، وحكم العراق على أسس قبلية وعشائرية ، بل كان في بدايته أقرب إلى الشيعة مما هو قريب إلى أية فئة أخرى .

وبغضّ النظر عن التوصيف المتداول في أجهزة الإعلام والتحليلات الغربية ؛ بأن المقاومة العراقية للاحتلال إنما هي محاولة من السنة العرب لإعادة سيطرتهم على الدولة والمجتمع العراقي ؛ فإن المقاومة بصيغها المختلفة إنما تأتي في سياق إعادة بناء العراق المسلم الموحد - في مواجهة مؤامرة التفكيت والتغريب والعلمنة والتشيع . . إلخ - ، وأن أهل السنة المرتبطين بعقيدتهم وهويتهم داخل الأكراد - في مواجهة مؤامرة تغليب العرق على صحيح العقيدة وعلى الهوية الإسلامية - يقاومون مثلهم مثل إخوانهم من أهل السنة العرب .

إن قضية أهل السنة في العراق - بمختلف انتماءاتهم العرقية - هي بالفعل القضية الجوهرية فيما جرى ويجري في العراق . . لا بسبب أن الحكم السابق كان ممثلاً لهم ، ولا لأن المقاومة هي رد فعل على تهيمش السنة العرب ؛ وإنما لأن التحدي الحقيقي والصراع الجاري حالياً إنما يستهدف تغيير هوية العراق الإسلامية ، وبناء سلطة عراقية تقوم على استبعاد ومحاربة «أهل السنة» - وهم جوهر بناء وقيام العراق الإسلامي لعقود طويلة من عرب وأكراد وتركمان - ، ويأتي هذا الاستهداف كمرحلة جديدة تكمل ما جرى منذ بداية القرن الثامن عشر وحتى قيام النظام البعثي السابق ؛ باعتبار أهل السنة هم العدو العقدي والاستراتيجي والسياسي للقوات المحتلة ودولها ، ولكونهم القوة المؤهلة لإنهاء الاختراق الذي حدث في الحالة الكردية - والتي استند عليها الاحتلال مع الشيعة في تنفيذ خطته - ؛ ولأنهم وبامتدادهم مع المحيط الإسلامي يمثلون العقبة الرئيسة في تنفيذ الاحتلال لكل مخططاته التي من أجلها جرت وقائع العدوان في المنطقة كلها . . ومن ثم وفي المقابل ؛ فإن طرح قضية أهل السنة والتحديات التي يواجهونها في العراق حالياً ومستقبلاً ؛ إنما يعني بالدقة طرح كل مشروع الاحتلال بأبعاده العقدية والاستراتيجية والسياسية وكيفية مواجهته ؛ أي طرح كل القضايا العقدية والمفاهيمية الاستراتيجية



أهل السنة في العراق



ملف العراق

والسياسية المرتبطة به، وكذلك طرح الأبعاد العربية والإسلامية لهذه الاستراتيجية الغربية والصهيونية، والاستراتيجية الإسلامية البديلة أو المواجهة.

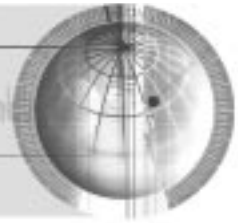
طبيعة التحديات وحدودها:

تطرح قضية «أهل السنة» في العراق، والتحديات التي يواجهونها في الوقت الراهن، والاحتمالات المستقبلية لها - أو لوضع العراق كله كدولة إسلامية وكدولة موحدة -؛ جملة من القضايا المتعددة والمركبة والمتداخلة - إلى درجة التعقيد - على المستويات العقدية والمفهومية والاستراتيجية والسياسية؛ على صعيد أوضاع أهل السنة أنفسهم بمكونهم - العربي والكردي والتركمني -، وعلى صعيد الوضع الداخلي في العراق في مواجهة الأطراف الأخرى - خاصة الشيعة - في المحيط العربي والإسلامي والإقليمي؛ بالنظر إلى الامتدادات لكل أطراف المعادلة الداخلية إلى خارج الحدود بصورة متشابكة، ولوجود مخططات متعددة متضادة لكل البلدان والكيانات في المنطقة، وكذلك على صعيد الوضع الدولي؛ بالنظر إلى طبيعة الدول المعتدية والمحتملة وأهدافها المتعددة، وإلى ظروف وتوازنات الوضع الدولي الراهن، ولما يتمتع به العراق من أهمية استراتيجية على المستوى الدولي، وهو ما يجعل تأثير هذه التحديات ونتائجها يتخطى الحالة العراقية أو قضية الاحتلال الأمريكي للعراق إلى واقع الحالة العقدية والمفهومية والاستراتيجية والسياسية للأمة الإسلامية ومستقبلها. كما هي تطرح قضايا - بطبيعة الحال - ذات أبعاد تاريخية بعثتها الأحداث الراهنة في صورة جديدة ووفق الأصول القديمة؛ ذلك أن ما يجري الآن ليس فقط استمراراً لصراع تاريخي ممتد منذ ما يزيد على القرنين من الزمان على العراق؛ ولكن أيضاً وفق المعطيات والأهداف والخطط نفسها ومعظم الأطراف تقريباً وإن في صورة حديثة (كما سنرى).

فهي على صعيد أهل السنة أنفسهم في العراق؛ تطرح جملة من القضايا العقدية والمفهومية والاستراتيجية، ترتبط بالحالة العربية والكردية والتركمانية، أو بالعلاقة بين السنة من أصول عربية وكردية وتركمانية، ففي ضوء النزعات العرقية أو على صعيد العلاقة بين «القومية العربية» و«القومية الكردية» و«القومية التركمانية»، والتي نشأت وتفاقت أو خُطط لتفاقمها - بعد سقوط وانتهاء سيطرة أهل السنة على العراق -؛ وعلى خلاف الرؤية العقدية الإسلامية والفهم الإسلامي للأعراق والقوميات والأنساب «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى»؛ تطرح الأسس العقدية والمفاهيم والقيم والتعاليم والخبرة الإسلامية في التعامل مع الأعراق المتعددة داخل الدولة الإسلامية الواحدة أو داخل إطار أهل السنة والجماعة على المستوى الإسلامي كله. وهو ما يعيد طرح قضية الأكراد المعلقة بين أربع دول في المنطقة - العراق وإيران وسوريا وتركيا -، وضرورة وضع رؤية إسلامية عقدية واستراتيجية ومرحلية وسياسية في التعامل مع تلك القضية؛ في



أهل السنة في العراق



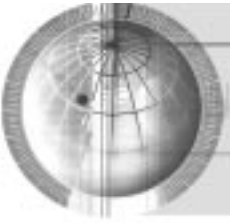
مواجهة الدور الصهيوني والأمريكي والبريطاني الاستراتيجي المخطط^(١) والمنفذ عبر سنوات طويلة في شمال العراق - استكمالاً للدور الفارسي والبريطاني القديم - لتفكيك الدول الحديثة في العالم العربي ، والتي جرى إقامتها بعد إسقاط دولة الخلافة الإسلامية ، وعلى خلفية الصراع بين الفكرة القومية والرؤية الإسلامية . أي أنها تطرح درجة من التشابك المعقد بين ما هو عرقي - عربي أو كردي أو فارسي أو تركماني - وبين ما هو طائفي أو عقدي ، حيث الأكراد الذين يسود بينهم مذهب أهل السنة تسيطر عليهم قيادة سياسية ؛ تجعل من فكرة «القومية الكردية» عقبة وتحدياً كبيراً ومتصاعداً في مواجهة فكرة اندماج والتقاء السنة على أرضية أهل السنة .

وهي على صعيد الوضع الداخلي للعراق ؛ تطرح تحدي طبيعة علاقة أهل السنة - من عرب وأكراد وتركماني - مع الأطراف الداخلية المتعددة - من النصاري واليهود والصابئة ؛ وبصفة خاصة الشيعة - على مختلف مستويات العلاقة بأبعادها العقدية والاستراتيجية والتاريخية والسياسية ؛ بما يتطلب الإجابة عن أسئلة محورية واضحة ومحددة . . من نوع : هل الشيعة كلهم في خانة الأعداء العقديين وبكل فئاتهم ، أو أن فيهم بعض الجماعات التي ليست على هذا النحو؟! وما طبيعة العلاقات الاستراتيجية معهم أو مع كل مكوناتهم خلال المرحلة الراهنة - استراتيجية المرحلة ؟! وما المفهومات والضوابط في إدارة الصراع - والصراع لا يقصد به القتال طبعاً ، وإنما مختلف أنماط الصراع - معهم على المستوى التكتيكي والسياسي في ظل وجود الاحتلال؟!

وهي كلها قضايا تعيد - وتعود على - الخلاف العقدي منذ فترات الدولة الإسلامية الأولى ، وعبر تاريخ دولة الخلافة بمراحلها وحواضرها المتعددة ، ومروراً بتشكيل الدولة الحديثة - المحتلة - في العراق في العشرينيات من القرن السابق ؛ خاصة شكلها وجوهرها في مطلع القرن العشرين ، وموقف الشيعة منها ، وحتى وصول البعث إلى السلطة ، والصراع مع الدولة المركزية الجديدة ، إلى الحرب مع إيران والصراع بين الهوية الفارسية والقومية العربية ، إلى تحضيرات العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله ، حيث تحالفت هيئات وقيادات شيعية مع دول الاحتلال في التحضير للعدوان (منذ عام ١٩٩٢م) ؛ بما طرح من تحالف بين قيادات ورموز من الشيعة والولايات المتحدة وبريطانيا ، ثم المناورات الجارية لإعادة تأسيس نظام جديد للحكم في العراق - الفيدرالية والانتخابات - وهي تعيد طرح هذه القضايا (العقدية والرؤية التاريخية للدولة الإسلامية منذ عهد الخلافة وحتى اليوم) على مستوى الأمة ، في مرحلة يتصاعد فيها الدور الشيعي على المستوى العقدي والسياسي في الحالة الدولية والعربية الراهنة فيما بعد الثورة الإيرانية ، وفي ضوء المواقف المذهبية والبرجماتية للقيادة الإيرانية خلال العدوان الأمريكي على أفغانستان والعراق . إن تفكيك العراق وظهور دويلة شيعية^(٢) وأخرى كردية ؛ إنما يطرح - بالقدر الذي تُطرح به قضية تفكيك العراق - قضية تفكيك دول الجوار على أسس عرقية ، وهو تطور يتماس ويتقاطع مع الاستراتيجية الأمريكية ؛ حيث تتقاطع مصلحة واستراتيجية الطرفين في استراتيجية

(١) منذ فترة طويلة والمنظمات «الدولية لحقوق الإنسان» تنشر تقاريرها عن العراق من جزئين الأول عن العراق ، والثاني عن «كردستان العراق» ، راجع تقارير منظمة ميدل إيست ووتش .

(٢) لعل من الإشارات البارزة هنا - إضافة إلى غلبة الشيعة في مجلس الحكم - تعيين رندا حكيم مندوبة للعراق .



أهل السنة في العراق



ملف العراق

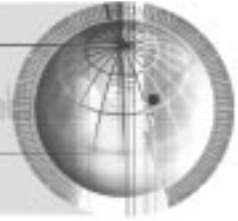
التفكيك ، وإن كانت تطلعات الشيعة تنطلق فيما بعد لتأسيس دولة كبيرة تضم الشيعة في العالم بقيادة إيران ؛ فإن الاستراتيجية الأمريكية تتحرك من ذلك إلى تفكيك إيران نفسها .

وهي هنا تطرح أيضاً العلاقة بين الجغرافيا والطوائف والأعراق والثروات والتوزيع السكاني داخل العراق ؛ إذ يتركز الأكراد- الذين تسيطر عليهم قيادة سياسية تعتمد النعرة القومية والعرقية- في شمال العراق حيث الثروة النفطية الرئيسة للعراق ، وحيث التماس الحدود مع إيران وتركيا وسوريا ، بينما يتركز الشيعة في الجنوب على موازاة مع حدود الدولة الإيرانية (الشيعة) ، وفي مناطق يوجد فيها الجزء المكمل من الثروة النفطية العراقية ، هذا في الوقت الذي يتركز السنة العرب بالأساس في منطقة وسط العراق ، بين منطقتي الحظر الجوي الذي فرض لسنوات عشر وتزيد ، وهي خالية من الثروات الاستراتيجية النفطية ، والكثيرة في امتداداتها الصحراوية ، ودون تواصل سكاني مع الدول المجاورة ؛ باستثناء سوريا في منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة .

وعلى مستوى المحيط ؛ فإن قضية أهل السنة في العراق تطرح بالدرجة نفسها جوهر الأزمة التي يعيشها أهل السنة والجماعة في الأمة العربية والإسلامية في الوقت الراهن ؛ إذ إن أهم ما تطرحه هو أنه لا توجد دولة عربية أو إسلامية تتحرك وفق فهم عقدي واستراتيجي وسياسي بأنها «دولة سنية» على غرار ما تطرحه الدولة الإيرانية «كدولة شيعية» ؛ بما يجعل أهل السنة العرب- في ظل الوضع الراهن فيما يتعلق بسيطرة الحالة العرقية على السنة الأكراد- بلا مرتكن استراتيجي في المحيط الجغرافي ؛ على غرار ما تمثله الدولة الشيعية في إيران بالنسبة للشيعة ، أو حتى على مستوى التواصل في الحالة الكردية- كحالة عرقية متعصبة- ذات الامتدادات في إيران وتركيا وسوريا ، وهو وإن كان يمثل تحدياً لأهل السنة في العراق ؛ فإنه في الوقت نفسه يشدد على أهمية تأثير المحيط وتأثره بما يجري داخل العراق ويطرح الحالة التي يعيشها أهل السنة في العراق ، والذين يخوضون معركتهم الراهنة على نحو استراتيجي مختلف عن أوضاعهم التاريخية السابقة التي جرى خلالها خوض المعارك الاستراتيجية لأهل السنة ؛ في مواجهة الهجمات الاستعمارية والدعم والامتدادات الفارسية المساندة للشيعة أو للأكراد ؛ من خلال الارتكان إلى مساندة الدولة العثمانية ، وعلى مستوى آخر فإن الامتدادات العرقية والمذهبية إلى دول الجوار - بغض النظر عن حالة الأوضاع السياسية- تشير إلى أن عدم قدرة أهل السنة على إعادة بناء الدولة العراقية الإسلامية وفق مفاهيم الدولة المركزية العراقية ، أو أن نجاح البعد العرقي والطائفي في السيطرة على الوضع في العراق وتقسيمه فيدرالياً أو إلى ثلاث دويلات ؛ إنما يعني تفجييراً لدول المحيط بما قد يستدعي تدخلها العسكري المباشر في العراق ؛ خاصة فيما يتعلق بقضية الأكراد والشيعة ، غير أن الأهم ، على مستوى أهل السنة في العالم العربي والإسلامي ، هو أن هذا التغير سواء في صورة سيطرة الشيعة على العراق ، أو انقسام الدولة العراقية بما يتيح ظهور دولتين إحداهما كردية والثانية شيعية ؛ إنما يعني تغييراً استراتيجياً في العالم الإسلامي ؛ لا شك سيحكم التوازنات والأوضاع الخاصة بالأمة الإسلامية لعقود من السنوات .



أهل السنة في العراق



وهي على المستوى الدولي؛ تطرح مدى وإمكانية تحرير العراق من الاحتلال وبناء دولة إسلامية فيه؛ اعتماداً على قوة المسلمين داخل البلد الواحد - أو استراتيجية وخطط وإمكانات تحرير بلد واحد اعتماداً على قدرة قوى المقاومة الداخلية فيه -؛ في ضوء أوضاع وموازين القوى الدولية؛ سواء فيما يتعلق بالوضع والوزن الاستراتيجي للمسلمين في العالم - أي بين الكتل الدولية المتصارعة حالياً - بما يجعلهم سنداً فاعلاً في عملية بناء دولة إسلامية محررة في ظل حالة السيطرة العسكرية الأمريكية على العالم، والتي توفر للولايات المتحدة القدرة على منع قيام دولة مستقرة. أو هي تطرح مدى قدرة وحدود الدور الإسلامي في نصرة بقية المسلمين في مناطق الصراع حالياً، وقضية وإمكانات واحتمالات الرؤية الاستراتيجية الموحدة بين مختلف أشكال المقاومة المرتبطة برؤية جهادية إسلامية بين مختلف أرجاء الأمة، لتشكيل حالة استراتيجية موحدة في إطار أهداف مواجهة الهجوم الاستراتيجي، أو في مواجهة وحدة الاستراتيجية الأمريكية البريطانية والصهيونية، وهو ما يمثل تغيراً استراتيجياً في وضع المسلمين حالياً، وي طرح ويربط إمكانية تحرير بلد واحد - وبناء دولة إسلامية فيه - بمدى القدرة الاستراتيجية على إضعاف الحالة الاستراتيجية الأمريكية الراهنة على المستوى الدولي؛ من خلال القدرة على بناء تحالفات استراتيجية بين مختلف أشكال المقاومة للاحتلال، وعلى رؤية محددة للصراعات الدولية ودور المسلمين فيها.

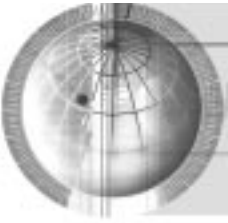
وفي ضوء كل ذلك؛ فإن التحديات التي يواجهها السنة في العراق يمكن تلخيصها في الآتي:

١ - تحدي وجود رؤية وبناء قيادة لأهل السنة قادرة على جمع أطراف المعادلة السنية الموزعة بين مفاهيم وجماعات؛ بعضها يسيطر عليه قيادات تغلب العامل العرقي على العامل العقدي الإسلامي - اختراق الموقف العرقي الكردي، وإضفاء رؤية أهل السنة على الموقف الكردي -، وبعضها متم إلى جماعات سنية تتمسك بالعقيدة دون بناء تنظيمي فاعل، بل بعضها قبل التعاون مع سلطة الاحتلال - ربما كموقف تكتيكي! -

٢ - تحدي تواصل أهل السنة في العراق، مع المحيط الإسلامي - سواء ضمن الإطار العربي أو الإسلامي -، في ظل وجود حكومات لا تتحرك صراحة باعتبارها حكومات تدافع عن عقيدة أهل السنة، أو تتعامل باستراتيجيات بالمقياس نفسه الذي يملك وحده إمكانية تحرير وبناء العراق.

٣ - تحدي الشيعة داخلياً وعلى مستوى خططهم لبناء الدولة الشيعية في العراق، أو ضمن إطار استراتيجية بناء دولة شيعية كبيرة في العالم الإسلامي؛ حيث خططهم تتعدى حدود العراق والعلاقة مع إيران إلى بناء دولة كبيرة، تضم الشيعة في مختلف دول المنطقة على حساب الوضع الراهن.

٤ - تحدي بناء استراتيجية متكاملة لمواجهة الاحتلال ولبناء دولة إسلامية في العراق؛ بما يشمل من تحدي تحديد رؤية واستراتيجية للوضع الإقليمي والإسلامي والدولي، ولأوضاع القوى الإسلامية المجاهدة في مناطق أخرى من العالم الإسلامي في مواجهة الأعداء أنفسهم ولتحقيق الأهداف نفسها.



أهل السنة في العراق



ملف العراق

الأبعاد التاريخية والديموجرافية للتحديات الراهنة:

وقبل تحديد طبيعة الاستجابة للتحديات التي يواجهها أهل السنة في الوقت الراهن، وكيفية مواجهتها استراتيجياً على المستوى البعيد؛ فإن ثمة قضايا ينبغي التعرض لتعميق الفهم بأبعاد هذه التحديات ورؤية أصولها، والاستفادة من الخبرة التاريخية للتعامل معها، وكذلك ينبغي تعيين حدود وإمكانيات وقدرات أهل السنة على التعامل مع هذه التحديات. وعلى صعيد الخلفية التاريخية للصراع - أبعاد وأهداف ومفاهيم واستراتيجيات الأطراف المختلفة خارج وداخل العراق خلال المراحل السابقة للصراع - فإن التجارب التاريخية في هذا الصراع، على العراق، تحدد على نحو كبير سلوك وتصرفات واستراتيجيات هذه الأطراف حالياً، وحيث الصراع الراهن في واقع الحال ليس إلا امتداداً متطاولاً مستمراً منذ نحو قرنين من الزمان بالاستراتيجيات نفسها أو على الأقل بالأهداف نفسها، بل مع ثبات كثير من الأطراف المباشرة كذلك. . وحيث قضية الدولة المركزية في بنائها وتشكيلها كانت مثار صراع دام متطاول؛ تحددت خلاله رؤية ومواقف وسلوك مختلف الأطراف، منذ تشكيلها تاريخياً، حيث إن قضية الدولة المركزية في العراق ليست إلا قضية قديمة جديدة، وحيث مواقف الأطراف الراهنة على المستوى الداخلي والخارجي التي نراها الآن قد تحددت على نحو كبير، خلال هذا الصراع التاريخي المتواصل منذ القرن الثامن عشر، سواء من قبل الشيعة أو على صعيد الحالة الكردية المتعصبة، وكذلك بالنسبة لموقف الدولة الفارسية والاستعمار البريطاني في العراق، حتى يبدو للمتابع أن الصراع الراهن هو صراع متكرر بين مرحلة وأخرى في صيغ مستحدثة، وأن المواقف الجارية من قبل بعض القوى في العراق ضد السنة وضد فكرة الدولة المركزية؛ هي مواقف سابقة وثابتة تقريباً.

وعلى صعيد الحدود والإمكانيات والقدرات الراهنة لمواجهة التحديات - وأهمها حدود الوزن الفعلي للأطراف داخل المجتمع العراقي في الوقت الراهن - فإن قضية الوزن النسبي للسكان والتوزيع الجغرافي لها تمثل أهمية جوهرية خاصة، وإن ثمة محاولات مستميتة ومخططة لإظهار ضعف القدرات السكانية للسنة في العراق - على غير سند من الواقع -؛ بترويح لإحصاءات ومعلومات تقلل عدد السنة وتقسمهم على أساس عرقي بما يظهر قلة عدد السنة في العراق وغلبة الشيعة بين السكان، وذلك كأساس لترويج أن هوية العراق هي هوية مختطفة من قبل السنة، ولتعزيز مقولة إن الدولة العراقية الحديثة كانت للأقلية - دولة للسنة - التي قمعت الطوائف والأعراق الأخرى، وقبل هذا وبعده لإحباط محاولة أهل السنة لبناء عراق إسلامي جديد؛ باعتبارهم مجرد أقلية سيطرت على مقاليد الدولة العراقية من قبل، وتحاول استعادة السيطرة عليها مجدداً، وأنهم لا يملكون المقومات لبناء العراق.

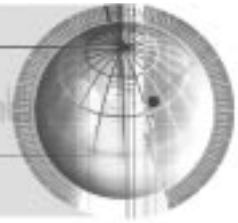
أي أن الأمر يتطلب مراجعة وفهم ثلاثة جوانب رئيسة:

أولها: رؤية تاريخية تحدد خصائص العراق وهويته الحضارية والمشكلات التي يواجهها من قبل؛ لما لذلك





أهل السنة في العراق



من دور في تحديد البعد التاريخي ، ومن تأثير حاسم على الوضع الراهن والمستقبلي .

وثانيها : مشكلات تشكيل الدولة العراقية الحديثة وظروف بنائها ، وما نتج عن ذلك لتوضيح فكرة : هل كانت الدولة الحديثة في العراق دولة لأهل السنة أو دولة يسيطر عليها السنة - كما تشيع تيارات وقوى متعددة في تسويقها لتحميل السنة مختلف جرائم الدولة المركزية الحديثة ، والانطلاق من ذلك إلى أفكار الفيدرالية أو تقسيم العراق - ؟

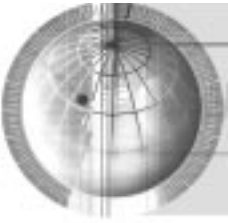
وثالثها : تعقيدات الوضع الديموجرافي والسكاني لأهل السنة ومختلف الطوائف - في جوانبه المعلوماتية والإحصائية - ؛ بحكم عدم وجود إحصاءات دقيقة أو على الأقل لوجود اختلافات ومناظير مختلفة لها ؛ بما يتيح ادعاءات تصل حد الشطط والخروج على كل أشكال العلم أو الواقع لإظهار قلة عدد السنة بين الشعب العراقي .

أولاً : ما الهوية التاريخية للعراق ؟

للعراق حالة حضارية خاصة ، فهو من ناحية البلد الذي كان له شرف حط رحال الخلافة الإسلامية الراشدة فيه كما شهد قيام الدولة العباسية ، وكان حاضرة الحكم خلالها ، وهو من ناحية ثانية البلد الذي شهد دورات من صراع دولة الخلافة ضد الشيعة والفرس والتيارات المنحرفة - بعد أن ظهرت الدولة الصفوية إلى الوجود في إيران وأصبح رمزاً مهماً في جنوبه بالنسبة للشيعة - ، وهو من ناحية ثالثة البلد الذي حباه الله بثروات زراعية وبتروولية ضخمة ؛ ولذلك كان البلد الذي شهد حروباً متواترة عبر تاريخه القديم والحديث . . ووفقاً لهذه الحالة الفريدة فإن قضية احتلال هذا البلد من قبل القوات الأمريكية والبريطانية ؛ أمر يحمل دلالات دينية بالنسبة للمسلمين في كل أرجاء العالم ، وللدول المعتدية بمختلف مكوناتها وأهدافها ، كما يحمل دلالات رمزية مهمة بالنسبة للشيعة . واللافت على المستوى الاستراتيجي هو أن معادلات الصراع وأهداف القوى المتصارعة على العراق تكاد تكون شبه ثابتة ، عبر تاريخه منذ القرن الثامن عشر ، وعبر الاحتلال البريطاني القديم وحتى الاحتلال الأمريكي البريطاني الصهيوني الآن ، وأن نتائج هذه الصراعات تأتي بشكل متدرج ومتصاعد على حساب أهل السنة ، حتى يمكن القول إن الانتقال من مرحلة إلى أخرى في الصراع إنما يكون بمقدار ما يتحقق على هذا الصعيد ، هذا في الوقت الذي جرت كل هذه الصراعات تحت الادعاءات نفسها بسيطرة السنة كأقلية على الحكم في العراق !

العراق بلد سنّي طوال تاريخه :

والعراق بلد مسلم سنّي منذ أن تم فتحه في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وكان خلال التاريخ الإسلامي عاصمة الدولة الإسلامية . . سواء في أيام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أو



أهل السنة في العراق



حينما كان مركزاً وحاضرة وعاصمة للخلافة في العهد العباسي خلال خلافة المنصور والرشيد والمأمون والمتوكل . وبعد انتهاء هذه الحقبة كانت بغداد سنية في عهد الدولة العثمانية ؛ بكل مناطقها من الجنوب إلى الوسط إلى الشمال .

وقد بدأ تاريخ الصراع الفعلي على العراق ، ومحاولات السيطرة عليه وتفكيكه مع قيام الدولة الصفوية (١٥٠١-١٧٣٦م) في إيران ، والتي كانت نقطة الانطلاق في الصراع على العراق بعد زرع الفكرة الشيعية فيه ؛ بعد أن احتلت العراق (عام ١٥٠٨م) - بغداد والموصل - ، والتي جعلت من قضية الشيعة والأكراد أوراقاً للمواجهة مع الدولة العثمانية . «والتهوين من شأن الوجود السني في العراق يمثل تغليظاً آخر مشكوكاً في دوافعه ؛ ناهيك عن أنه يتجاهل أن العراق بلد ظل سنياً على مدى تاريخه»^(١) .

المعركة على العراق :

«وقد أعطى وقوع العراق تحت حكم الصفويين في عام ١٥٠١م دفعة قوية للجناح الشيعي «للإسلام» [الكلام للكاتب المقتبس منه] في مواجهة تمسك العثمانيين الأتراك بالمذهب السني»^(٢) ، «وفي عام ١٥٠٨م ، احتل بغداد والموصل وضم معظم أراضي العراق إلى فتوحاته [التعبير للمصدر المقتبس منه] الأخرى في بلاد فارس ، لكن سرعان ما اضطر الصفويون إلى مجابهة الدولة العثمانية الآخذة في «التوسع» [التعبير من المصدر أيضاً] في تحد تركي للمنطقة أسفر عن إخضاع العراق ومعظم الأقاليم المحيطة به لعدة قرون واحتفظ الصفويون لبعض الوقت بالبصرة وبغداد ، وحاولوا إحلال المذهب الشيعي محل المذهب السني في المنطقة التي كانت قلب الخلافة العباسية . وقرر السلطان سليمان القانوني في عام ١٥٣٤م ، وهو في ذروة قوته مهاجمة الصفويين ، وبدأ «الاحتلال العثماني للمنطقة الذي استمر حتى الأزمنة الحديثة باستثناء انقطاع قصير ١٦٢٤ و ١٦٣٨»^(٣) . غير أن حقبة القرن الثامن عشر قد شهدت تدهوراً في وضع الدولة العثمانية ، وهو الأمر الذي كان له أبلغ الأثر في تدهور أوضاع العراق - وغيره من البلاد الإسلامية - ، والتي انتهت إلى سقوط الخلافة رسمياً في مطلع العشرينيات من القرن العشرين . «وكانت مكانة السلطان متدهورة بما فيه الكفاية في بلاد ما بين النهرين أيضاً ، فكان العراق - الذي تفصله عن تركيا الجبال - إقليمياً ذا حكم ذاتي في الواقع ، حيث كانت سلطة الباب العالي معترف بها عن طيب خاطر إلا أنها لم تكن تتمتع بأي احترام ، وكانت البلاد تدار من قبل المماليك . وفي عام ١٨١٧م تسنم الحكم داود باشا ، وهو جورجي الأصل ، وحكم العراق حكماً مستبداً مطلقاً

(١) فهمي هويدي - العراق في العراق . ٣ الأكاذيب والأساطير - قضايا وآراء - الأهرام القاهرية ، العدد ٤٢٧٤٣ - السنة ١٢٧ - ٢٢ شوال ١٤٢٤هـ الموافق ١٦ / ديسمبر ٢٠٠٣م .

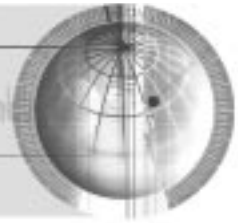
(٢) جيف سيمونز - عراق المستقبل . السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط ، دار الساقى ، ص ٢٠٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .





أهل السنة في العراق

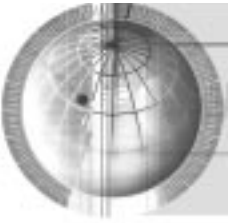


خلال ١٤ عاماً؛ مقلداً في كثير من الأمور محمد علي باشا في مصر، وحاول قبل كل شيء تصفية نظام الامتيازات الذي كان عبئاً ثقيلاً على كاهل التجار المحليين، والذي كان قد ضمن عدداً من الامتيازات لشركة الهند الشرقية ووكلائها الكومبرادورين (ومعظمهم من الفرس)، وبأمر من داود باشا جرد الفرس في عام ١٨٢١م من امتيازاتهم ووضعوا على قدم المساواة مع التجار المحليين، فردت الشركة على هذه الإجراءات بحرب حقيقية؛ إذ قادت أسطولها في أنهار العراق وقطعت المواصلات بين البصرة وبغداد، عندئذ صادر داود باشا بضائع الشركة وحاصر مقرها في بغداد، وانتهى الخلاف بغلق مؤسسات شركة الهند الشرقية وإبعاد كل مستخدميها من البلاد، ومع ذلك فسرعان ما تمكنت الشركة المتجبرة من استعادة جميع الامتيازات لنفسها وعملائها، كما أجبرت داود باشا على دفع ثمن البضائع المصادرة، وانتهت محاولة تأمين مصالح التجار المحليين إلى الإخفاق.

وخاض داود باشا النضال ضد الانفصالية الإقطاعية والقبلية سعيًا وراء مركزه العراق تحت سلطته، وأحمد الانتفاضات القبلية، وأقصى الشيوخ غير المواليين له، ووضع رجاله على رأس القبائل العربية. أما الكفاح من أجل إخضاع الأكراد الإقطاعيين فكان أشد صعوبة؛ إذ كان لدى بكوات الأكراد حليف مقتدر بشخص شاه إيران، فإذا كانت إيران في النصف الثاني من القرن ١٨ تجتاز مرحلة تفسخ إقطاعي؛ فإنها توحدت ابتداء من عام ١٧٩٧م تحت حكم فتح علي شاه الذي كان يسعى إلى ضم العراق أيضاً إلى ممتلكاته، فاتصل ببكوات كردستان العراق الذين اعترفوا بتبعيةهم له، وصاروا يدفعون له الجزية، وعين الشاه أعوانه حكاماً للمنطقة، وكانت كل المحاولات التي قام بها باشوات بغداد لاستعادة سلطتهم في كردستان العراق تصطدم بمقاومة القوات الفارسية، وفي عام ١٨٢١م شن داود باشا حملة ضد الحاكم الذي عينه الفرس حاكماً على كردستان؛ غير أن قوات الأكراد والفرس سحقته قواته^(١)، «فأمعن داود باشا في اضطهاد الفرس الذين كانوا يعيشون في العراق، وصادر ممتلكاتهم وألقى القبض عليهم، وأخذت الكنوز التي كانت تعود إلى رجال الشيعة في كربلاء والنجف، وأبيد الكثير من الفرس الذين كانوا متخفين في مساجد الشيعة، وهذه الإجراءات التي زادت من حدة النزاع التركي الإيراني الناجم بصدد كردستان أدت إلى الحرب عام (١٨٢١ - ١٨٢٣م)، وقد تمكن الفرس في هذه المعارك من احتلال السليمانية وكركوك والموصل، إلا أن انتشار وباء وسط جنودهم اضطرهم للتراجع، وتوقيع «صلح أرضروم» مارس ١٨٢٣م، والذي ظلت كردستان العراق بموجبه تحت سلطة الأتراك.

وقد تحول داود باشا بعد ذلك نحو بناء جيش حديث، وبالاستعانة بمدرّبين إنجليز وليسوا فرنسيين كما كان الحال من قبل، حيث ساعده في ذلك الكولونيل تايلور الممثل الجديد لشركة الهند الشرقية المقيم في بغداد، وذلك استفادة من هزيمة الأتراك في حرب (١٨٢٨ - ١٨٢٨م) ضد روسيا؛ لكي يحقق انفصلاً عن الدولة

(١) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، دار التقدم، موسكو - ترجمة د. غيففة البستاني، مراجعة يوري روشين، ص ٨٨ - ص ٩١.



أهل السنة في العراق



ملف الصراع

العثمانية، وبموجب «صلح أدرنة» فرضت على تركيا غرامات كبيرة، فأرسل السلطان محمود الثاني رسولا إلى بغداد لجباية الجزية فقتل، فأعلن الباب العالي تمرد داود باشا، وفي عام ١٨٣٠م أرسل قوات ضده، وقد أهلك الطاعون جيش داود باشا، ودخلت قوات علي باشا بغداد دون مقاومة وعزل داود باشا» (١)(*) .

كانت تلك هي صورة أوضاع الصراع في الثلث الأول من القرن الثامن عشر، حيث دخل الاستعمار الحديث على خط تقسيم العراق ارتكائاً إلى دور ونشاط الدولة الصفوية وفي مواجهة الدولة العثمانية، وحيث شغل الصراع وقضية مصير الإمبراطورية العثمانية وممتلكاتها، والتي اصطاح عليها في التاريخ والأدب السياسي باسم «المسألة الشرقية»، مكاناً مهماً في الدبلوماسية الأوروبية خلال القرن التاسع عشر.

الاحتلال البريطاني الرسمي:

وهكذا كان الصراع على العراق وفي العراق تحكمه حالة الضعف المتنامية في دولة الخلافة العثمانية، وحالة القوة المتصاعدة للدولة الفارسية، والحالة الاستعمارية الدولية وطبيعة تنافساتها، وانطلاقاً من نتائج تلك المرحلة؛ تمت السيطرة البريطانية من الجنوب إلى الوسط، وفي تلك المرحلة ولتعزيز السيطرة على كل العراق، قامت بريطانيا بعدوانات موسعة على الشمال في مواجهة الأكراد، وحينما انتهت الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا قد استولت على العراق وأسست دولة جديدة، «وما لبث الغزو البريطاني أن دخل إلى المنطقة لينهي ثلاثة عشر قرناً من الحكم الإسلامي» (٢). «فقد عقد ونستون تشرشل الذي كان وزيراً للمستعمرات آنذاك في شهر آذار مارس ١٩٢١م، مؤتمراً في القاهرة لمناقشة كيف يجب تنفيذ مسؤوليات حكومته في الشرق الأوسط، ومن نتائج المؤتمر . أعيد إطلاق اسم العراق على ما بين النهرين، ونصب الشريف الهاشمي فيصل بن الحسين شريف مكة ملكاً على العراق. وأمنت هذه الصفقة الخادعة التي خانت تطلعات العرب إلى الاستقلال واستمرار بقاء قواعد سلاح الجو الملكي البريطاني في العراق، وترتيبات تخول موظفي شركة النفط البريطانية - الإيرانية إدارة شؤون العراق في عهد فيصل . واعتقد الملك فيصل، وهو أول هاشمي حكم العراق ١٩٢١ - ١٩٣٣م، أن الجيش يشكل «قوة حماية» أساسية لضمان حكمه، وأدخل في حسابه إمكانية قيام تمرد ضد نظام ملكي يعتبره الناس صنعة دول أجنبية مكروهة، وضرورة امتلاك الوسائل اللازمة لقمع الشعب وعندما أنشئت وزارة الدفاع العراقية في عام ١٩٢١م برئاسة جعفر العسكري؛ كانت تضم ثلاث مكونات:

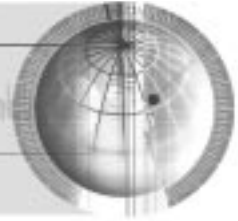
(١) المرجع السابق، ص ١٩ .

(*) أشرنا إطلاقة الاستشهادات والاقتباسات في هذا المجال؛ لتوضيح الأبعاد التاريخية، وتحديد الأطراف السابقة في هذه الصراعات، وكذا توضيح مسيرة ومسار الصراع خلال تلك الفترة لعقد مقارنة مع الصراع في مرحلته الراهنة.

(٢) د. بيبير جون لوزير - مركز الدراسات والوثائق القانونية والاقتصادية والاجتماعية والمركز الوطني للبحوث الاجتماعية - العراق والديمقراطية غير الممكنة مصيدة الدولة القومية - أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة (التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ١٩٩٠م)، ص ١٩٢ .



أهل السنة في العراق



أ - حوالي ٣٣ كتيبة من القوات الإمبراطورية البريطانية .

ب - قوة تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني .

ج - حوالي ٤٠٠٠ آلاف جندي عراقي معظمهم من الأشوريين»^(١) .

«وتوفي الملك فيصل بعد فترة قصيرة، وخلفه ابنه الملك غازي الأول في سبتمبر عام ١٩٣٣ م . ولكنه قتل في عام ١٩٣٩ م، وورث ابنه فيصل الثاني الحكم، وكان عمره أربع سنوات، وحكم مع خاله الأمير عبد الله كوصي على العرش حتى عام ١٩٥٨ م، إلى أن قام انقلاب ١٤ يوليو تموز في هذا العام، وأصبح العراق جمهورية برئاسة عبد الكريم قاسم»^(٢) . وخلال هذه المرحلة «احتفظت بريطانيا بقواعد عسكرية، و«بمستشار» في كل وزارة، وكانت الأسر الإقطاعية مالكة الأراضي مثل أسرة أحمد الشلبي (رئيس المؤتمر الوطني العراقي) تسن قوانينها بنفسها . وكان هناك ١٠ آلاف سجين سياسي، والصحافة خاضعة للرقابة، وعمليات التعذيب شائعة»^(٣) . وفي تلك المرحلة ثار الشيعة ضد الدولة المركزية، وكذا ممثلية الأكراد العرقية التي شكّلها البريطانيون باعتبارها دولة للسنة! غير أن هزيمة كل من الأكراد والشيعة على يد القوات البريطانية - بعد عام ١٩٢٠ م - جعلهم يندمجون في الدولة العراقية القومية الجديدة»^(٤) .

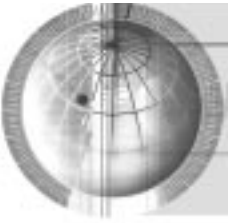
كان العراق دولة سنّية إذن بل رمزاً لحكم أهل السنة بعد فتحه وخلال حكم الدولة العباسية، ولم يعرف التشيع إلا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وهنا تبدأ علاقة الشيعة مع غط آخر من الحكم لا علاقة له بحكم أهل السنة، وكان العراق عبر هذا التاريخ الطويل شماله وجنوبه مثاراً لصراع، حيث حاولت الدولة الصفوية غرس التشيع في الجنوب، وحاولت كذلك استخدام الورقة العرقية الكردية في إضعاف الدولة العراقية، وفي تطويق تركيا من الجنوب، وإضعاف أو حصار الدولة العراقية من الشمال . والاستعمار البريطاني مارس الدور نفسه، فهو من ناحية ارتكز في الجنوب - الأيام تعيد نفسها تماماً - ، ولعبت من خلال الورقة العرقية الكردية للضغط على الدولة المركزية وعلى دولة الخلافة في تركيا أيضاً . وسيطرت على الدولة المركزية وصار جيش العراق هو جيشها .

(١) جيف سيمونز - عراق المستقبل . . السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقبي، ص ١٣٣ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٤ .

(٣) سوماس ميلني «إعادة استعمار العراق لا يمكن أن تسوق كتحرير»، ذي غارديان - لندن - ٣٠ كانون الثاني - يناير ٢٠٠٣ م - نقلاً عن جيف سيمونز - عراق المستقبل . . السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، دار الساقبي، ص ١٣٠ .

(٤) د. بيري جون لويزار - مركز الدراسات والوثائق القانونية والاقتصادية والاجتماعية، والمركز الوطني للبحوث الاجتماعية - العراق والديمقراطية غير الممكنة مصيدة الدولة القومية - أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة (التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ١٩٩٠ م)، ص ١٨٠ - ٢١٢ .



أهل السنة في العراق



ملف الصراع

ومن ذلك يمكن القول بأن الدولة المركزية لم تكن دولة أهل السنة العرب خلال فترة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى الخمسينيات من القرن العشرين . . وأنها كانت دولة محتلة أو خاضعة، وأن نمط الصراع حول هذا البلد تميز بصفة مستمرة بالصراع من الجنوب والشمال، سواء خلال الصراع مع الدولة الصفوية أو كان خلال فترة الحكم العثماني، أو خلال الهيمنة أو الاحتلال البريطاني. ولكن السؤال هو: وماذا عن فترة حكم البعث؛ ألم تكن سيطرة السنة مؤكدة - على الأقل السنة العرب -؟

ثانياً: الدولة العراقية الحديثة .. واستمرار إقصاء أهل السنة:

هل كانت الدولة العراقية الحديثة، بعد إطاحة الملكية في عام ١٩٥٨م، دولة للسنة؟ وهل كانت هذه الدولة تضطهد القوميات الأخرى بناء على تمثيلها لأهل السنة عقيدة ونهجاً؟ . . أو هل كانت الدولة الأشد قهراً للسنة، وأنها كانت الدولة التي منعت أهل السنة من تشكيل أدوات التعبير الصحيح للدفاع عن دينهم ومصالحهم؟ . . تلك أسئلة أساسية في تحديد معطيات الوضع الراهن وتحدياته، وكذلك ذات تأثير حاسم على الوضع المستقبلي لأهل السنة في العراق.

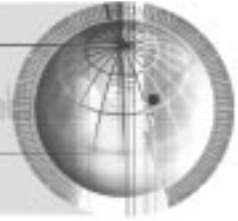
ورغم أن التفكير الأولي يظهر أن أهل السنة هم الأكثر خسارة في ظل الدولة العراقية الحديثة التي نشأت بعد انقلاب عام ١٩٥٨م، وسيطر عليها البعث؛ بحكم أنها منعت أهل السنة من بناء دولة إسلامية صحيحة وصحية، وبحكم أن العراق في ظل حكم البعث كان دولة علمانية باعتراف قيادات النظام السابق، وكذلك بحكم أن قسماً من أهل السنة - الأكراد - عانوا من الاضطهاد والقتل في ظل هذا الحكم . . إلا أن التدقيق أكثر يكشف العكس؛ حيث إن الدولة العراقية الجديدة هذه كانت في بدايتها تعتمد على قيادات شيعية بالدرجة الأولى، « فواقع الحال هو أن نظام صدام حسين لم يكن طائفيّاً ولا سنيّاً، بل إن جذور حزب البعث كانت شيعية كما تقول مراحل الأولى، لكن الموقف انقلب إثر الحرب العراقية الإيرانية، حيث حامت الشكوك حول موقف الشيعة منها، فبدأت عملية إقصائهم وتهميشهم»^(١).

وكذلك فإن كتاب (تاريخ الوزارات العراقية) لمؤلفه السيد عبد الرزاق الحسيني وثيقة تشهد بذلك، وقد لاحظت أنه في الفترة الواقعة ما بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٨م تولى اثنان من السنة رئاسة الحكومة؛ أحدهما أرشد العمري، والثاني نوري السعيد، بينما شغلها اثنان من الشيعة؛ هما محمد فاضل الجمالي، وعبد الوهاب مرجان. أما الأكراد فقد تولى رئاسة الحكومة ثلاثة منهم؛ هم كجميل المدفعي، وعلي جودت الأيوبي، وأحمد مختار بابان. لقد كان أول أمين عام للقيادة القطرية لحزب البعث شيعياً هو فؤاد الركابي، وكل قادة حركة القوميين العرب كانوا شيعية بينهم سني واحد هو باسل الكبيسي، كما أن كل أعضاء القيادة القطرية الذين قاموا بانقلاب عام ١٩٦٣م كانوا من الشيعة على رأسهم علي صالح السعدي، وحازم جواد، وهاني الفكيكي، كما

(١) ياسر الزعاطرة - العرب السنة في العراق . المخاوف والتحديات، الجزيرة نت، ١٥/١١/١٤٢٤ هـ الموافق ٧/١/٢٠٠٤م.



أهل السنة في العراق



أن السيد محمد مهدي قبة مؤسس حزب الاستقلال الوطني كان شيعياً، ومثل الطائفة في مجلس الرئاسة العراقي الذي شكّله عام ١٩٥٨م، وكذلك أمين عام الحزب الشيوعي مجيد موسي الذي دخل مجلس الحكم الانتقالي ضمن حصة الشيعة^(١).

وإذا كانت تلك هي بداية سيطرة البعث على الحكم وتوازنها أو تمثيلها، أو إذا كانت تلك نسب ومؤشرات تمثيل الشيعة فيها؛ فإن المرحلة الأخيرة - والتي كانت مرحلة صدام وصراع بين الشيعة وحكم صدام - لم يستند فيها الحكم إلى تمثيل سني ولا تحول باتجاه أهل السنة على حساب الشيعة، وإنما تحول إلى حكم يستند إلى العشائرية والقبلية بالدرجة الأولى، وبرغم أنه من أهل السنة حقاً لكنّ أحداً لا يستطيع أن يدّعي أن صدام حسين كان متديناً. وليس صحيحاً أنه كان مع أهل السنة أو أنه كان ضد الشيعة. قد نقول ببعض التحفظ إنه كان تكريتيّاً، وانحيازه لأهل تكريت واعتماده عليهم في الدائرة الضيقة التي أحاطت به لم يكن اعتزازاً بأهل عشيرته، وإنما لأنه كان يعتبرهم من أهل الثقة الذين يمكن استخدامهم لتثبيت أركان نظامه والحفاظ على أمنه الخاص، أي أن انحيازه لأهل تكريت كان بقدر استفادته من ولائهم لا أكثر؛ بدليل أنه لم يتردد في قتل مَنْ عارضه منهم لو شك فيه، ومن هؤلاء عمّه الحاج سعدون التكريتي، وشقيق زوجته الأولى الفريق عدنان خير الله وزير الدفاع السابق، والفريق حردان التكريتي، وطاهر يحيى التكريتي الذي كان رئيساً للوزراء، ورشيد مصلح التكريتي الذي كان وزيراً للداخلية.

على صعيد آخر فمن المعلوم أن الذين أعدمهم من أعضاء مجلس قيادة الثورة كانت نسبة السنة فيهم أعلى من الشيعة، كما أن الذين قتلهم من علماء السنة لم يقلوا وزناً عن قتلاه من علماء الشيعة^(٢). وهو ما يعني ضيق رقعة تمثيل النظام في المجتمع لا توسعها لتعبّر عن السنة بقوتهم الكبيرة داخل المجتمع العراقي، ولو كان النظام العراقي قد تحول باتجاه تمثيل السنة؛ لكان أول ما أنجزه هو حل لقضية المسلمين السنة من أصل كردي وتركماني، أو لو كان توجه نحو تمثيل أهل السنة عقدياً واستراتيجياً وسياسياً؛ لكان تحول إلى رؤية إسلامية في التعامل مع قضايا المجتمع العراقي. إلخ.

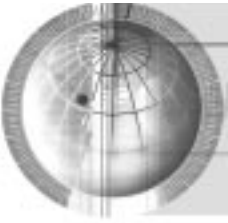
والخلاصة من كل ذلك :

١ - أن حكم أهل السنة قد سقط تاريخياً وانتهى منذ بداية القرن الثامن عشر، ولا يغير من الأمر شيء إذا كان المتعاون مع الاحتلال سنياً أو شيعياً أو كردياً.

٢ - أن العراق انتهى به الحال مع مطلع القرن العشرين إلى دولة محتلة احتلالاً مباشراً، وأن جيشها لم يكن سوى جيش بريطاني، ومن كان به من جنود فقد كانوا من الآشوريين.

(١) فهمي هويدي - العراق في العراق : ٣ الأكاذيب والأساطير، - قضايا وآراء - الأهرام القاهرية - العدد ٤٢٧٤٣ - السنة ١٢٧ - ٢٢، شوال ١٤٢٤هـ الموافق ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٣م.

(٢) فهمي هويدي - المرجع السابق.



أهل السنة في العراق



ملف العراق

٣ - أن صدام لم يكن ممثلاً للسنة والجماعة، وأن صراعه ضد الشيعة لم يقيم إلا على أسس تتعلق بحكمه واستقراره.

٤ - وأن حكمه اعتمد على العشائرية. وأهل تكريت طمعاً في الولاء؛ مع عدم التوقف عن قتل المعارضين من أقرب الناس في هذا الولاء القبلي، وأنه منع أهل السنة من بناء شكل قيادي يقودهم في خضم الصراع الضاري عبر ما يزيد على نصف قرن من الزمان.

٥ - وأن معادلات الصراع تحدت خلال مطلع القرن الثامن عشر؛ من تدخل إيران عن طريق فكرة اضطهاد الشيعة، ومن الدور التركي والدور البريطاني واللعب على الأوراق الكردية والشيوعية للضغط على الدولة المركزية.

ثالثاً: الأبعاد الديموجرافية للصراع وتحدياته:

تأتي أهمية تناول الأبعاد الديموجرافية، سواء التوزيع الجغرافي للسكان أو تعداد السكان من كل فئة أو طائفة، من تأثيراتها في تحديد عمق ودرجة خطورة التحديات التي يواجهها أهل السنة في العراق، وكذا في تعيين مدى ما هو متاح من قدرات لمواجهةها. فهي من ناحية التوزيع السكاني على المناطق الجغرافية المختلفة؛ تطرح التأثير المهم لهذا التوزيع على مستويات متعددة، ومنه قضايا التماس الحدودي بين كل فئة والمحيط السياسي بأبعاده الاستراتيجية. وتطرح قضية توزيع الثروة النفطية العراقية بين المناطق الجغرافية المختلفة؛ خاصة في ظل تحديات ما هو مطروح من الحكم الفيدرالي الجغرافي أو الإداري - ونموذجه الأخطر ماثل الآن للعيان فيما يجري حالياً من مفاوضات واتفاقات في السودان -، وبطبيعة الحال في حالة نجاح مخططات تقسيم العراق. إلخ.

وهي على صعيد التعداد السكاني لأهل السنة؛ تحدد الوزن السكاني ضمن العدد الإجمالي بين نسب السكان؛ بما يطرح تحديات حجم ودرجة انتشار المقاومة، وأبعاد ما يجري من اقتراحات ومناورات سياسية - تلقي الضوء على أسباب الطرح الشيعي حالياً لفكرة الانتخابات وغيرها -، كما أنها تكشف الأبعاد الحقيقية والأسس التي اعتمدها الاحتلال في تقسيم نسب التمثيل في مجلس الحكم الانتقالي الذي شكلته إدارة الاحتلال، فأعطت للشيعة النسبة الأكبر بين عدد الممثلين فيه (١٣ عضواً من بين ٢٥ عضواً)؛ أي وفق صيغة (نصف + ١).

أ - الوزن النسبي للسنة في العراق:

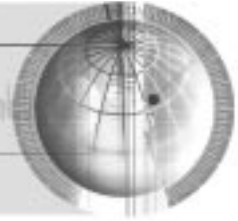
طبيعة المشكلة:

في قضية تعداد السكان وتحديد الوزن النسبي لكل فئة في العراق؛ ثمة عدة مشكلات تواجه الباحث عن التحديد الدقيق لأعداد السكان من كل فئة، فمن ناحية هناك أعداد كبيرة من الشيعة هم بالأساس إيرانيون - الرمز الشيعي السيستاني فارسي الأصل -، وهناك إحصاءات بأن ذوي الأصول الفارسية في العراق يصلون إلى





أهل السنة في العراق



نحو ٢, ٥ ٪ من السكان -، وكذا ثمة أعداد غير محددة من العراقيين الشيعة الذين كانوا قد فروا من العراق إلى إيران عبر تاريخ الصراع مع الدولة المركزية خلال حكم صدام، وعادوا الآن^(١).

ومن ناحية أخرى فإن انفراط أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها ووثائقها؛ قد أهدر الكثير من الوثائق الخاصة بوزارة الداخلية والجوازات والهجرة العراقية؛ بما يعوق وجود سند إحصائي واضح. وقبل هذا وبعده؛ فإن الإحصاءات الرسمية العراقية لم يكن يجري الحصر فيها للمواطنين بإثبات هوياتهم الدينية أو العرقية، كما يشار أيضاً إلى أن شل يد الدولة المركزية في العراق في الشمال والجنوب خلال فترة الخطر الجوي؛ ساهم بدرجة أو بأخرى في فتح الحدود أمام الدخول والخروج والاستقرار في الجنوب والشمال دون سيطرة الدولة المركزية، ويزيد من صعوبة الأمر أن طرح قضية الفيدرالية والانتخابات، ومن قبلها العمليات الفوضوية والعرقية، والتي جرت في تغيير السكان لمحال إقاماتهم لإلغاء نتائج عمليات التوطين التي جرت بعد سقوط النظام العراقي السابق، قد ساهمت هي الأخرى في إرباك أية عملية موضوعية لتحديد الوزن النسبي للسكان، وجعلتها مثار ادعاءات دون التزام بطرف محايد يحدد الأرقام الصحيحة.

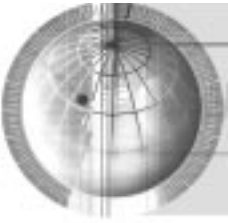
وبسبب هذه الأوضاع؛ فإن ثمة تضارباً في الأرقام والمصادر حول نسب السكان، وكذا حول طريقة الحساب للفئات والطوائف المتعددة، فهناك من يبعد الأكراد عند حسابه للسنة في العراق، وهناك من يدخلهم ضمن السنة، وهناك من يبعد التركمان من حسابه لأعداد السنة، وهناك من يضيفهم، وهناك من يعتمد الأساس العرقي في حساب نسب السكان فيضع السنة والشيعة بعضهم مع بعض باعتماد العرق العربي أساساً، ويجعل الأكراد في تصنيف آخر، وهناك من يعتمد مصادر تقوم على الاجتهاد.. أو هناك من يخضع لغة الأرقام إلى أغراض سياسية وطائفية، آية ذلك مثلاً أن مدينة «الثورة أو الصدر» التي تعيش فيها كتلة سكانية شيعية؛ كان يشاع دائماً أن سكانها أكثر من مليوني نسمة؛ في حين أن بطاقات التموين التي صدرت في عام ١٩٩٦م في وقت الحصار وحصرت بدقة كبيرة عدد أفراد كل أسرة تعيش في العراق؛ بينت أن الذين يعيشون فيها لا يزيدون على ٩٠٠ ألف شخص^(٢)!

ب - أهمية تعيين الوزن النسبي :

ورغم أن من الضروري لإجلاء وجه الحقيقة الثبت منها في ذاتها؛ إلا أن قضية تعداد الطوائف المختلفة في العراق باتت محلاً للقرار في الظرف الراهن، فإضافة إلى أنها كانت الأساس في تحديد نسب التمثيل في مجلس الحكم الذي عينه الاحتلال؛ فالمقياس نفسه قد اتخذ في تشكيل مجلس صياغة الدستور، وكذلك فيما سمي بالوزارة العراقية.. والأهم في ذلك هو أن هذه القضية باتت مطروحة على أكثر من صعيد ودرجة، فهناك أولاً

(١) دخل منهم بصفة رسمية وحصلوا على بطاقات هوية حتى تاريخ كتابة الدراسة ٢٠٠ ألف مواطن.

(٢) فهمي هويدي، العراق في العراق ٣٠. الأكاذيب والأساطير، مرجع سابق.



أهل السنة في العراق



ملف العراق

رؤية أمريكية تدور حول تقسيم الدولة العراقية إلى ثلاث دول ، وهناك رؤية أخرى تتحدث عن أن التعامل الأمريكي في هذه القضية بهذه الطريقة - تقليل عدد السنة وحصرهم في البعد العرقي ؛ أي تقسيم السنة بين عرب وأكراد ؛ إنما يستهدف ضمن ما يستهدف إشعار السنة بضالة أعدادهم مقارنة بالشيعية وإثارة قلقهم ؛ كمقدمة إلى طرح فكرة توطين الفلسطينيين الموجودين في سوريا ولبنان ؛ إضافة إلى توطين الموجود منهم فعلياً على الأرض العراقية - في مناطق السنة - لتعزيز أوضاعهم العددية ، وذلك تكرار للفكرة والاستراتيجية التي ساهمت في إشعال الحرب الأهلية اللبنانية ، والتي اعتبر فيها المسيحيون الوجود الفلسطيني عاملاً من عوامل التغيير في أعداد السكان المسلمين السنة .

ج - التقديرات والأرقام :

الأمثلة على حالة التضارب تعج بها الكتابات والتحليلات ، وفي محاولة لاستجلاء الصورة الأقرب للدقة ؛ نورد بعضاً من نماذجها - مع الوضع في الاعتبار ضرورة قيام متخصصين في هذا الشأن بهذا الأمر - في محاولة للوصول إلى صورة أقرب إلى الحقيقة .

فهناك من يرى أن الشيعة يمثلون ما بين (٥٢ ٪ و ٥٥ ٪) من السكان في العراق . فإن تحدثنا عن الشخصية العراقية ؛ فالواقع أن بناء الشخصية العراقية ينبع أساساً من التركيبة الديموغرافية المعقدة ، حيث هناك حوالي عشرة مذاهب وقوميات مختلفة ، تعتبر القومية العربية أكبرها (٧٥ - ٨٠ ٪) ، ثم الكردية (١٨ - ٢٠ ٪) ، ثم الإيرانية (٢٠ ، ٧٥ ٪) ، والتركيبية بنسبة (٢٠ ، ٢٥ ٪) ، علاوة على قوميات أخرى بنسب محدودة ، وما ينطبق على القوميات ينطبق على الديانات أيضاً وأكبرها الإسلام ، وينقسم المسلمون إلى قسمين شيعة وسنة ، ثم هناك النصاري بنسبة حوالي ٦ ٪ ، ثم ديانات أخرى بنسب صغيرة^(١) . وهناك من يرى - وفق الفترة من عام (١٩٨٦ و ١٩٧٧ م) - أن (العرب الشيعة ٩ ، ٤٤ ٪ ، العرب السنة ٦ ، ٢٨ ٪ ، الأكراد ٧ ، ١٢ ٪ ، التركمان ٤ ، ٣ ٪ ، الفرس ٣ ، ٣ ٪ ، اليهود ٣ ، ٠ ٪ ، المسيحيين ٤ ، ٦ ٪ ، اليزيديون والشبك ١ ، ٠ ٪ ، آخريين ٣ ، ٠ ٪) . وهناك من يرى أن الشيعة تصل نسبتهم بين سكان العراق إلى ٨٥ ٪)^(٢) .

وفي ضوء هذه النماذج وغيرها - أحصيت خلال الدراسة نحو ١٩ إحصاء متضارباً - فإن الدقة والموضوعية الأوفر فيما هو متاح من أرقام وإحصائيات ؛ لا تتوفر بأكثر مما تتوفر في دراسة للدكتور سليمان الظفيري ، والتي قدّم فيها بحثاً موضوعياً متميزاً في هذا الشأن واستخلص منه : « يظهر لنا أن ١٦ مليوناً من السنة يتكونون من

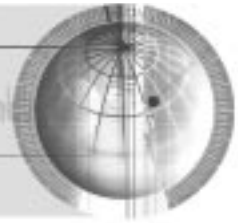
(١) لواء (متقاعد) د. عبد الرحمن الهواري ، الحرب غير النظامية في العراق ، السياسة الدولية - العدد الخامس والخمسون بعد المائة - يناير ٢٠٠٤ ، ص ٢٤١ .

(٢) د. فرهاد إبراهيم - الطائفية والسياسة في العالم العربي . نموذج الشيعة في العراق ، مكتبة مدبولي - القاهرة - ١٩٩٦ م - جدول إحصائي ، ص ٣٣٧ .





أهل السنة في العراق



٦ ملايين كردي، ومليون تركماني، فيكون عدد العرب السنة ٩ ملايين، ويكون عدد الشيعة العرب ٦ ملايين، ويبقى المليون الأخير من عدد سكان العراق البالغ ٢٣ مليوناً هو للأشوريين وهم نصارى العراق^(١).

التحديات التي يواجهها أهل السنة في العراق :

التحدي الأول على مستوى أهل السنة أنفسهم: تحدي تشكيل قيادة للسنة :

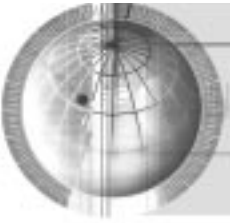
للظروف التاريخية التي واجهها السنة منذ القرن الثامن عشر وحتى نظام الحكم البعثي ؛ يواجه السنة جملة من التحديات الجوهرية على صعيد السنة أنفسهم .

أولها : تحدي البناء العقدي الذي يتمثل في العمل على أن يكونوا «أهل السنة» ، حيث كانت الحرب التي شنها نظام صدام (وحزب البعث) على فكر ومنهج أهل السنة ، على المستوى العقدي وعلى مستوى الهوية الإسلامية ، وعلى الصعيد الثقافي العام في المجتمع ، حرباً ضارية إلى درجة التفتيش في ضمائر الناس قبل عقولهم ، كما أن نظامه لم ينته إلا مرتكباً لمحاولة تزوير باسم الإسلام . ويأتي في هذا الإطار - البناء العقدي - إزالة ما خلفته تلك الحقبة وسوابقها - من تشويه في عقول ونفوس أهل السنة - في مختلف مجالات الحياة ضمن حالة التشويه العامة الجارية لكل الشعوب الإسلامية - ، حيث نمت خلال هذه المرحلة مفهومات ومشاعر عرقية - ليس فقط داخل السنة الأكراد والتركمان - بل أيضاً داخل أهل السنة من العرب كذلك .

وثانيها : بناء قيادة ومرجعية لأهل السنة ، تستند إلى عقيدتهم وتدافع عنها وعن مصالحهم ، على أنقاض الحالة السابقة ، وباعتبارهم الفئة الوحيدة في العراق التي حرمت من هذا الحق . لقد حوت التركيبة الأولى لحزب البعث أغلبية من القيادات الشيعية - وموجهة فعلياً لأهل السنة ، ولما بدأت الحرب الإيرانية العراقية تحول صدام إلى الاعتماد على القبلية كأساس لحماية حكمه ، ووجه كل قوة نظامه وأجهزته نحو قمع أهل السنة سعياً إلى منع بروز أي تمثيل مرجعي منظم للسنة ، وإلا تحول إلى نظام معلق تقاومه القوى الشيعية والقوى الكردية العرقية وأهل السنة ، ومن ثم فقد سعى إلى احتواء القيادات الطبيعية للسنة على أسس فكرية متغربة ، وهو الأمر الذي حرم السنة من قيام حزب أو جماعة أو أحزاب أو قيادة مرجعية تقود حركتهم ونشاطهم .

وحينما انتهت الحرب العراقية الإيرانية ، ودخل العراق في أتون الحروب الجديدة ؛ تكثفت الضغوط أكثر على السنة - العرب خاصة - في ظل الحالة العرقية الكردية ، وحالة الشيعة التي تصاعدت في الجنوب ، وإلا سقط النظام تلقائياً . وبقدر تصاعدها بقدر ما كثف جهوده ومظالمه ضد أهل السنة . ولما فرضت قوات العدوان الأمريكية والغربية مناطق الحظر الجوي في الجنوب والشمال - وفي الوقت الذي ظل السنة ممنوعين من تشكيل

(١) رحيم الدراج - المتحدث باسم مؤسسة الصدر - ، صحيفة الحياة ، ١٥ / ٧ / ٢٠٠٣ م .



أهل السنة في العراق



ملف الصراع

قيادة لهم-؛ فإن كلاً من الأكراد- وفق الحالة العرقية المتعصبة- والشيعية؛ قد تمكنوا من بناء مؤسسات تقود حركتهم وتنظم شؤونهم في جميع المجالات وإلى درجة شبه الاستقلال عن الدولة، والأخطر أنها جاءت على أرضية عرقية أو عقدية تناهض السنّة إلى جانب مناهضتها الدولة المركزية في العراق، وتوالي أو تتعاون مع الولايات المتحدة، وبعض منها يتعاون مع الكيان الصهيوني.

لقد أقام «الشيعية» أحزاباً ومرجعيات دفعت قدراتهم إلى التعاون مع الخارج، وأقام «الأكراد»- وفق الحالة الكردية العرقية- أحزاباً تدافع عنهم وتمثلهم تمثيلاً مباشراً إلى خارج الحدود أيضاً. والأخير بصفة خاصة قد مارس دوره في تفريق السنّة وفي تغليب العامل «العراقي» على العامل الديني؛ إذ لو تطور وضع أهل السنّة بصفة صحيحة ارتكاناً إلى الفهم الإسلامي؛ لكان بالإمكان تقليل فكرة «القومية الكردية».

ومن ثمّ وبعد سقوط «نظام البعث» كان السنّة هم الحلقة الأضعف؛ إذ باتوا بلا قيادة ولا قدرة على «جمع» كل أهل السنّة (بما فيهم الأكراد والتركمان) تحت قيادة واحدة، بل باتوا في مواجهة شيعية- منظمين من الأساس ومنذ زمن طويل- باعتبارهم شيعة؛ خاصة أن النظام يسقط تحت ضربات الاحتلال الأمريكي الذي جاء معتمداً على علاقات متميزة مع قيادات الشيعة ونفر من مرجعياتهم وتنظيماتهم المسلح منها وغير المسلح، ومع الأحزاب الكردية العرقية!

وكان على السنّة في هذه الحالة مواجهة الاحتلال، وتحمل أوزار البعث، ومواجهة الشيعة، ومواجهة الأكراد- وفق الحالة الكردية العرقية-، كل منهم حسب درجة العداء أو الصراع أو الاختلاف دون أن يكون لهم قيادة موحدة!

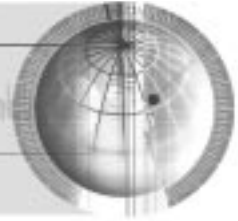
ومن ثم فإن هذا التحدي يأتي الآن- تحت الاحتلال- متعدد الأبعاد. في بعده الأول: أن السنّة يشهدون انقساماً عرقياً بين عرب وأكراد وتركمان، وأن القيادة السياسية للأكراد تأخذ موقفاً مناهضاً للانتماء العربي. وفي بعده الثاني: أن تشكيل هذه القيادة إنما يأتي تحت الاحتلال وفي مواجهته. وفي بعده الثالث: أنه يأتي والسنّة من العرب يفقدون القيادة لفترة طويلة، ويختلط داخلهم ما هو قبلي بما هو عقدي، مع وجود تيارات إسلامية متعددة؛ منها ما هو ذو أصول تاريخية في العمل السياسي مثل الحزب الإسلامي- الإخوان المسلمون- الذي انضم ممثلون له إلى مجلس الحكم الذي عينه الاحتلال، ومنها ما يرى المقاومة هي الحل دون طرح رؤية عقدية واستراتيجية للعراق في المستقبل، ومنها ما هو منحدر من بقايا حزب البعث؛ حيث تصاعدت مؤشرات على أن الصف الوسيط والقاعدي في حزب البعث قد تنامت في أوساطهم دعوة متزايدة للتمسك بالإسلام بديلاً لفكر حزب البعث. وتحدي العلاقات مع الشيعة وتحدي العلاقات مع المحيط... إلخ.

ومن ثم فإن بناء مثل هذه القيادة ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو مرتبط بتعقيدات المواجهة مع الاحتلال، ومع نعمة الاختلاف العرقي بين السنّة وفي مواجهة الشيعة، وهو ما يتطلب تحديد أولويات معقدة في





أهل السنة في العراق



استراتيجيات الحركة ، والتي على رأسها محاولة استعادة الأكراد والتركمان السنّة على أرضية الإسلام بعيداً عن التعصب العرقي ، وهو أمر تحيط به كميات كبيرة من الشكوك والمعوقات بل والخطط المضادة .

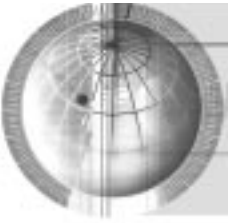
وبالنظر إلى هذه التحديات على مستوى أهل السنّة في العراق ، وفي العلاقات مع الأطراف في المعادلة الداخلية ، وفي المحيط العربي والإسلامي ، وفي الوضع الدولي ، وبالنظر إلى الحالة الإسلامية على مستوى العالم ؛ فإن التحدي الأخطر ليس فقط في تحديد التحديات وحجم المخاطر ، ولا حتى في تشكيل قيادة للسنّة ، على منهج أهل السنّة ؛ أيّاً كان نوعها وطريقة تشكيلها والقوى والتجمعات التي توظف طاقاتها ، بل أيّاً كان الأسلوب الذي تعتمده لتحقيق أهدافها . ولكن التحدي الأخطر أن كل هذه التعقيدات تتطلب وضع استراتيجية بالغة التعقيد والتركيب ، واتباع قدر هائل ومتنوع ومتحرك وسريع من التكتيكات القادرة على تلبية متطلبات كل لحظة وكل عامل من العوامل الداخلية والخارجية . فمثلاً إذا كان العمل المقاوم سنداً في مواجهة حالة الضعف الحالية ، لمواجهة خطط الاحتلال وإرباكها ؛ فإن المقاومة في ذاتها ليس مطلوباً منها التحرير من الاحتلال فقط ، وإنما بناء وحدة السنّة ، والحذر من تعميق التجزئة بين سنّة وأكراد وعرب وتركمان . وإذا كانت المقاومة عامل ضغط على الاحتلال ؛ فإن الضرورة تقتضي أن لا يترك الأمر لاستفادة الشيعة منها وإنما للضغط على قياداتها . وكذلك إذا كانت المقاومة تضع في اعتبارها أولوية منع قوات الاحتلال من بناء جهاز دولة يتعاظم ويتعاون مع قوات الاحتلال ؛ فإن ذلك يتطلب أن لا يتأثر السكان إلا بقدر ضئيل أو بأقل قدر من العمليات ، وإذا كان التعامل مع الأكراد يجب أن يتم على أرضية أنهم سنّة وأن صفة الكردية صفة عرقية ؛ فإن ذلك يأتي في ظل ظروف تدفع وتقوي وتنمي هذا الاتجاه ، وفي الوقت الذي يواجه الفصيل الإسلامي المرشح لأداء هذا الدور بضربات من قوات الاحتلال ، ومن التنظيمات الكردية العرقية المتعاونة والمتآمرة مع التحالف الصهيوني الأمريكي ، والتي تخطط الأوراق لتشويه مواقف السنّة العرب بالخلط المتعمد والمقصود بين نظام صدام وبين أهل السنّة العرب ؛ لتوسيع هوة الانفصال السنيّ السنيّ إلى درجة الانقسام في دولتين منفصلتين .

إن تحدي إيجاد قيادة ومرجعية لأهل السنة ، في ظل مواجهة مشكلات الماضي ؛ يتطلب طرح رؤية لعراق إسلامي جديد تُقنع مختلف مكونات الوضع السنيّ ، وتعيدهم إلى مرجعية أهل السنّة ، وصعوبة ذلك أنه يتم تحت ضربات الاحتلال ، وفي مواجهة مناورات الشيعة ، وفي أجواء من اقتراحات ورؤى ضاغطة تغذي الاتجاهات المعادية على محورين : الأول هو تحدي الفيدرالية الذي تعمل قوات الاحتلال على تغذيته من خلال صيغة مستترة (فيدرالية المحافظات أو الفيدرالية الإدارية) ؛ لتفوز من خلاله بحالة استقلال داخلي تفضي إلى دولة كردية . والثاني هو تحدي قلب العراق من دولة سنّية إلى دولة - مركزية - يقودها الشيعة أو يسيطرون على مؤسساتها ، ظاهراً أو باطناً ، من خلال لعبة الانتخابات المطروحة حالياً .

التحدي الثاني على مستوى القوى الأخرى : التعامل مع الظاهرة الشيعية :

على الرغم من أن الظاهرة الشيعية في العراق لها دور تقليدي ، وعبر المراحل التاريخية الماضية جميعها ، في الصراع مع الدولة المركزية في العراق ، سواء تحت عناوين عدم إعطاء السنّة للشيعة حقوقهم - بالبعد





أهل السنة في العراق



التاريخي لها-، أو تحت دعاوى الاضطهاد المذهبي؛ فإن ظاهرة الشيعة في العراق باتت مؤشرات قوتها وتأثيرها الآن أقوى من كل ظرف مضى، سواء لأن الشيعة أتيحت لهم فرصة الاستقلال الفعلي والتنظيم تحت الحماية الجوية من خلال الحظر الجوي، أو لأنهم على علاقة مذهبية ومتداخلة مع إيران التي باتت بعد احتلال أفغانستان والعراق قوة إقليمية أقوى مما كانت عليه من قبل، وكذلك لأنه لا يمكن النظر للظاهرة الشيعية من منظور داخلي فقط ولا من منظور العلاقة مع إيران؛ حيث إن النظرة الأوسع قليلاً توضح أن الظاهرة الشيعية لم تعد فقط تسير باتجاه أوسع من البعد المحلي في العراق ومن العلاقة مع إيران، وإنما باتجاه بناء دولة شيعية كبرى داخل الجسد الإسلامي؛ بما يحدث تغيراً استراتيجياً قد يستمر لعقود إن حدث.

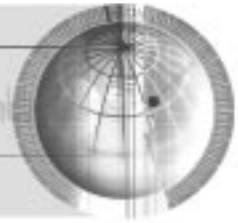
البعد الداخلي:

في البعد الداخلي ثمة مؤشرات على أن الشيعة قد استفادوا بكل الطرق من الاحتلال الأمريكي للعراق؛ باعتبار أنه أزال نظاماً سياسياً لم يتمكنوا من خلاله من تحقيق أهدافهم الداخلية، أو باعتبار أن تفكيك الدولة العراقية القديمة أتاح لهم فرصة تاريخية للظهور كأقوى التيارات على الساحة العراقية، أو هو أتاح لهم الظهور كشبيحة.

والملاحظ أن الشيعة كانوا دوماً، وفيما يتعلق بالتعامل مع قضية الاحتلال الأمريكي أو الهجوم الأمريكي الراهن على الأمة، مؤيدين له على الأقل مرحلياً، وينظرون له - على الأقل على المستوى التكتيكي - أنه يأتي في مصلحتهم في نهاية المطاف. ففي أثناء العدوان الأمريكي على العراق في عام ١٩٩١م، وفي المرحلة الأخيرة من العمليات؛ اندلعت أوسع عملية تمرد في الجنوب ضد الحكم المركزي. وفي أثناء الاستعداد للغزو الأمريكي الأخير فقد ساهم الشيعة في تشكيل الغطاء السياسي للغزو والعمليات؛ من خلال المشاركة في مؤتمر لندن، وكذلك في مؤتمر السليمانية في شمال العراق. وبعد بدء العدوان لزم الشيعة الصمت في الداخل، لكن ما أن تأكد الشيعة من تهاوي الدولة المركزية في العراق تحت ضربات قوات الاحتلال؛ حتى ظهروا على الساحة السياسية للتحرك وفق رؤية طائفية، فكانوا القوة الأكثر فعالية في تشكيل مجلس الحكم المعين من قبل قوات الاحتلال بهدف الحصول على النسبة الأكبر من عضوية مجلس الحكم، ومن ثم فقد استفاد الشيعة من الاحتلال، وهم يحاولون اليوم من خلال أطروحاتهم السياسية حول الانتخابات وغيرها؛ الحصول على نصيب الأسد في بناء أجهزة الدولة العراقية القادمة تحت الاحتلال، وهو ما يطرح على أهل السنة تحدي احتمال تحول العراق على الأقل من الوجهة الفعلية - وربما الرسمية - إلى دولة شيعية، أو إلى دولة يسيطر عليها الشيعة، أو يقودونها، وهو ما يمثل سابقة تاريخية بالغة الجساممة تُعدُّ انقلاباً عقدياً ومفهومياً واستراتيجياً وسياسياً في العراق، يمتد أثرها إلى العالم الإسلامي كله ولا شك!!



أهل السنة في العراق



البعد الخارجي:

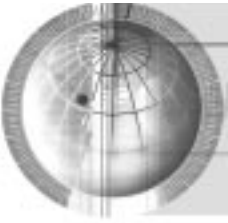
غير أن ظاهرة الشيعة في العراق لا يمكن فهمها بدقة، أو تحديد تحدياتها من زاوية التداخل المذهبي أو العرقي أو القبلي بين شيعة العراق وشيعة إيران، وكذلك لا يمكن فهم الأمر من زاوية الخلاف الفقهي أو العقدي مع السنة، وإنما من خلال قراءة السياسة الخارجية الإيرانية، ومن خلال التحركات الشيعية الجارية حالياً في الدول الإسلامية - وبشكل خاص في دول الخليج -، حيث إن مراجعة المواقف الإيرانية من حركة طالبان في أفغانستان والتي وصلت إلى حد المجابهة العسكرية، ومن الاحتلال الأمريكي في أفغانستان الذي تعاونت خلاله إيران مع القوات الأمريكية والبريطانية، وكذا بمراجعة موقف إيران من احتلال العراق - والذي امتد إلى الشيعة في الداخل والخارج -؛ يمكن القول بأن ثمة تقاطعاً بين الخطط الاستراتيجية للشيعة مع الخطة الاستراتيجية للولايات المتحدة المستهدفة إعادة تقسيم المنطقة، سواء عن طريق التفكيك لكيانات الدول القائمة أو من خلال ما يُسمّى بالديمقراطية أو من خلال تفكيك النظم السياسية القائمة حالياً.

ففي جانب إسقاط النظم القائمة في أفغانستان والعراق، وتفكيك الدول القائمة؛ استفاد الشيعة في هذه الدول من خلال تعاونهم أو تقاطعهم مع القوات المعادية. وفيما يتعلق بالخطة الأمريكية التي يعلن عنها بين الحين والآخر لتفكيك دول المنطقة لا نجد رفضاً شيعياً لها، ومن ثمّ وفي ضوء رؤية الوضع الراهن في المنطقة العربية، وفي ضوء هذا الموقف المتصاعد للشيعة، وفي ظل التقاطع المصلحي بين الاستراتيجية الأمريكية لتفكيك، وفي ضوء تنامي دور وقوة الشيعة في العراق، ومكانة ودور حزب الله في لبنان؛ فإن ذلك كله يعني تغيراً استراتيجياً في أوضاع العالم الإسلامي.

ومن ثم فإن السنة في العراق يواجهون تحدياً كبيراً في نسج العلاقة السياسية مع الشيعة من ناحية؛ لإحباط خطة تقسيم العراق، ومواجهة التمدد الشيعي الذي يحاول تغيير هوية العراق من هوية إسلامية إلى هوية شيعية، ومن ناحية أخرى لمنع استفادتهم من المخطط الأمريكي الراهن لإنجاز مشروع التغيير الاستراتيجي داخل الأمة الإسلامية نفسها.

التحدي الثالث: التعامل مع دول المحيط:

يبدو التعامل مع المحيط الإسلامي للعراق أمراً بالغ التعقيد، فإذا كان الشيعة جماعة ومكوناً اجتماعياً له امتداداته التنظيمية المباشرة مع الدولة الشيعية الأم إيران؛ فإن السنة بالمقابل لا تتوافر لهم هذه الإمكانية بحكم ظروف وتوجهات الحكومات في الدول الإسلامية. وإذا كانت الحالة العرقية الكردية تجد من ينمّيها ويحرسها ويمنع تغييرها باتجاه استعادة الصورة الأساسية للأكراد باعتبارهم سنة، وتجد امتدادات لمشروعها في الدول المجاورة من خلال التجمعات الكردية في تركيا وإيران؛ فإن «أهل السنة» لا يتوفر لديهم الإمكانية نفسها على المستوى العملي.



أهل السنة في العراق



ملف العراق

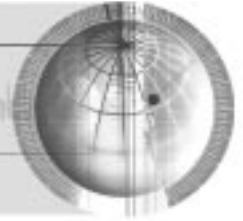
ومن ثمَّ فإنَّ طبيعة هذا التحدي لا تأتي فقط من افتقاد السنَّة للرافد التنظيمي والحركي والمساندة المنظمة، ولكنها تأتي من أن وضع السنَّة في العالم العربي والإسلامي كله يمر بحالة شبيهة بما كان قائماً في العراق من الجوانب العامة قبل سقوط النظام، حيث حكمت العراق وتحكم بأحزاب - ونظم حكم متغربة - بدرجة أو بأخرى، وحيث أهل السنَّة في الدول التي تعاني من انقسام السكان بين سنَّة وشيعة أو غيرهم . . بلا قيادة دون الآخرين، ولهذا فإنَّ التحدي الذي يواجه أهل السنَّة في العراق في علاقتهم مع المحيط العربي والإسلامي؛ إنما يتطلب إقامة أوسع شبكة من العلاقات مع مختلف فعاليات ومكونات الوضع الراهن في الأمة من جانب - دون الخديعة في الإمكانيات الفعلية للحالة الرسمية -، مع تعزيز وتطوير العلاقة إلى المستوى الاستراتيجي مع كل جماعات المقاومة في العالم الإسلامي؛ من أجل إحداث تغيير استراتيجي في الحالة الإسلامية الراهنة، ذلك أن المعركة الاستراتيجية الدائرة الآن وإن كانت تتطلب إدارتها درجة عالية من المرونة في التعامل مع مكونات الوضع الإسلامي الراهن؛ فإنها لا يمكن أن تحسم على أي مستوى إلا في إطار تحالف أهل السنَّة على المستوى الإسلامي، حيث الظروف الدولية الراهنة بالغة التعقيد، وحيث إنه لا إمكانية للتحرير إلا على أساس إضعاف الولايات المتحدة، وإن تحقيق الانتصارات وإيقاع الخسائر في قواتها لن يدفعها ضمن حسابات وحساسيات الوضع العربي والدولي للتراجع عن عملية الاحتلال؛ وهذا يعني ضرورة تحول استراتيجي في «الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة» كشرط لعملية التحرير في أي قُطر، وهو تغير لن يحدث إلا وفق عملية بالغة التعقيد في إطار التوازنات الدولية التي تحتاج إلى قدر من المتابعة والمثابرة قد يستمر لفترة طويلة.

التحدي الرابع: على المستوى الدولي: مقاومة الاحتلال وتغيير الموازين الدولية؛

من البديهي القول بأنَّ التحدي الرئيس الذي يواجهه أهل السنَّة هو تحدي مقاومة الاحتلال، وهزيمته باعتباره الأصل فيما جرى ويجري، وباعتباره الحلقة الاستراتيجية التي إذا كسرت على الأرض العراقية كسرت بعدها الحلقات الأخرى. لكن تأثير الاحتلال ليس فقط على الأرض العراقية ممثلاً في قوات الاحتلال، ولكن الاحتلال أيضاً هو القوة التي تضغط على المحيط الخارجي، سواء كان هذا المحيط بمعناه العربي والإسلامي المباشر، أو كان ممثلاً في عمليات العدوان على الشعوب الإسلامية الأخرى ممثلاً في السيطرة العسكرية والاقتصادية التي تتمتع بها الولايات المتحدة في الوضع الدولي الراهن، وفيما تسعى إليه من تكوين تحالف دولي على خلفية صراع الحضارات في مواجهة الإسلام والمسلمين، ومن ثمَّ فإنَّ مواجهة التحديات السابقة في مجموعها إنما هي مواجهة للاحتلال وخطته الاستراتيجية في الوقت نفسه، فتحدي بناء قيادة ومرجعية للسنَّة، يصطدم بخطط الاحتلال في دعم الولاءات العرقية وسط الأكراد والتركمان، ومخطط مواجهة خطط الشيعة يصطدم بدعم الاحتلال وتحالفه معهم أيّاً كان نوع هذا التحالف ودرجته ومداه، وكذا الأمر فيما يتعلق بتحدي تواصل أهل السنَّة مع المحيط العربي والإسلامي.



أهل السنة في العراق



لكن إذا كان هذا التحدي لقوات الاحتلال هو تحدٍ نمطي سبق أن واجهته حروب التحرير في مختلف بقاع الأرض ؛ فإن الوضع الدولي الراهن يجعل من هذا التحدي أكثر قوة وجسامة لعدة عوامل :

أولها : طبيعة حالة الانفراد والسيطرة الأمريكية الراهنة على القرار الدولي والمحلي ؛ في ظل عدم وجود أقطاب دولية متبلورة ، وفي ظل سيطرة المتطرفين العقديين على القرار الأمريكي .

وثانيها : أن الهجوم الأمريكي الراهن هو هجوم مكثف بصفة خاصة ضد العالم الإسلامي إلى درجة غير مسبوقة .

وثالثها : أن العدوان الأمريكي يأتي في ظل تحالف مع بريطانيا والكيان الصهيوني في الوقت الذي تتفرق فيه كل الدول والكيانات الإسلامية .

وفي مواجهة هذه الحالة ؛ فإن قضية إنهاء احتلال العراق أو تحقيق النصر ؛ ترتبط بتحويلات دولية لا تأتي فقط من خلال إيقاع قدر من الخسائر بقوات العدو ، وإنما في تغيير وضعه الاستراتيجي الدولي ، وهو ما يتطلب وضع استراتيجية مشتركة مع القوى الأخرى التي تجاهد العدو نفسه ، وبناء قطب إسلامي على المستوى الدولي يكون قادراً على المساهمة في الاستفادة من أية تناقضات في الوضع الدولي ، ويكون قادراً على التحديد الدقيق لجبهة الحلفاء والأعداء على المستوى التكتيكي والاستراتيجي في كل مرحلة ؛ أي أن القضية الجوهرية والتحدي الأكبر الذي يواجهه أهل السنة في العراق هو التحدي نفسه الذي تواجهه الأمة في كل البلاد والأماكن ، ألا وهو أن فكرة تحرير بلد وإقامة نظام إسلامي لم تعد قائمة إلا في إطار قدرة استراتيجية إسلامية موحدة ، تُحدث تغييراً في الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة .